

التأويل في مختلف المذاهب والآراء

قال ابن عربي: «الذي ينبغي من الكلام هو أن لا يُقدَّر فيه محذوف إلاَّ عند الحاجة إليه ولا بدَّ، لاختلال في المعنى بدونه.. وأن لا يُنتَقَل في الكلمة من الحقيقة إلى المجاز إلاَّ بعد عدم إمكان حملها على الحقيقة» [319]. قال: «وكلام العرب مبنيٌّ على الحقيقة والمجاز عند الناس وإن كذَّبًا خالفناهم في هذه المسألة بالنظر إلى القرآن، فإنَّنا ننفي أن يكون في القرآن مجاز، بل في كلام العرب [320] عند المحقِّقين من أهل الكشف والشهود. وأمَّا من حيث النظر والاعتبار فيجري مجرى العرب في كلامها من استعارات ومجاز، بأدنى شبهة وأيسر صفة، ففي القرآن من هذا القبيل كثير؛ إذ القرآن نزل على لغة العرب، كما قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «وإنَّما أنزل القرآن بلساني لسان عربيٍّ مبين..» قال: «وعلى هذا يفرَّق بين التفسير على الحقيقة لأهل الكشف والشهود، فلا مجاز عندهم، وبين التفسير لأهل النظر والاعتبار بالأفكار، فهو على مجرى لسان العرب، فيكون فيه المجاز» [321]. وقد راقى بعضهم روعة هذا الكلام – فيما حسبوا – وراحوا يحاولون إنكار وجود المجاز في القرآن. قال قائلهم: نعتقد أنَّ جميع التعابير الواردة في القرآن تعابير حقيقيَّة، تعبَّر عن معانيها الأصلية، لا تجوِّز فيها ولا استعارة ولا تخيل [322]؛ نظرًا لأنَّ القرآن نزل هداية للناس، فيجب أن يكون ذا دلالة ظاهرة، لا غموض فيها ولا تعقيد ذاك الغموض والتعقيد الذي يستدعيه المجاز والاستعارة..» ثمَّ أخذ يعدُّ محاذير القول بوجود المجاز في القرآن. منها: أنَّ احتمال المجاز في القرآن يوجب سقوطه عن الحجَّية، حيث الإبهام في